تقرير اللجنة التحضيرية (*)

﴿ المؤتمر المصري ﴾

٥ — جعل الخزينة العمومية مصدرا للانفاق على جميع المرافق المصرية

هذا هو الحاصل بالفعل في جميع مصالح الحكومة أن جميع المصريين من مسلمين وأقباط تتفق على مرافقهم العامة على السواء من الخزينة المصرية . ولا يجد المطلع على ميزانية الحكومة مصرفا اختص به عنصر . فعسى أن يكون المقصود بهذا الطلب هو المحاكم الشرعية التي ورد ذكرها في مناقشة الجمعية العمومية للاقباط ولكن هذه المحاكم مفتوحة الابواب للمتقاضين من المسلمين ومن الاقباط ولتسجيل العقود وتقسيم المواريث الخ لا فرق في ذلك بين المسلم والقبطي فهي بهذه الصفة من المرافق العامة .

على انه لو كانت المحاكم الشرعية خاصة بالمسلمين دون غيرهم فانها لا تكلف الخزينة العمومية نفقات أصلا بل اذا عجزت ايراداتها عن مصروفاتها سنة زادت ايراداتها عن مصروفاتها سنة أخرى. ومتوسط الفرق بين الايرادات والمصروفات لمصلحة الخزينة العمومية في الخمس سنين الاخيرة هو مبلغ ٤١٧١ جنيهاً سنوياً يصرف هذا المبلغ في المرافق العامة بالضرورة بين المسلمين وبين الاقباط فلا معنى للشكوى من المحاكم الشرعية أو التعريض بذكرها في المؤتمر القبطي بوصف أنها يصرف عليها من الخزينة العمومية وبوصف أنها خاصة بالمسلمين

وانه ليحسن في هذا المقام ان نذكر مثلا لما تصرفه الخزينة العمومية على المرافق القبطية خاصة لا لنحاسب على ذلك ولكن ليرى الاقباط بالحس أن المناقشة في أمر المحاكم الشرعية لم يكن لها محل في جمعيتهم العمومية التي كثر التصريح فيها بأن مقاصدها محو الفروق الدينية والاخذ باسباب الاخاء المصري

ان مساجد المسلمين ومعابدهم أثرية كانت أو غير أثرية يصرف على عمارتها

(*) تتمة لما نشر في الجزء السابق ص ٣٥٣

وترميمها من خزينة ديوان الاوقاف الاسلامية خاصة . وأما كنائس الاقباط ومعابدهم فان الاثري منها يصرف على عمارته وترميمه من خزائن الحكومة بمقدار الثلثين ولا تتكلف الاوقاف القبطية الا مقدار الثلث فقط وحسب ذلك أن يكون ميزة للاقباط على المسلمين

وفوق ذلك فان أوقاف المسلمين تنفق على تعمير تلك الكنائس والاديرة لان العمال المكلفين بالقيام بهذه الاعمال انما يتقاضون رواتبهم من ديوان الاوقاف الاسلامية

وانما لنشعر بأن ايراد هذه الامثلة الجزئية ليس متفقاً مع ما نحب تقريره من التسامح ومساعدة اقامة الشعائر الدينية أيا كانت والاحتفاظ بالآثار الا أن الضرورة ملجئة الى التمثيل بهذه الجزئيات دفعاً لما عساه أن يتوهم من أن الخزينة المصرية تحابي المرافق الاسلامية دون غيرها

ولذلك ترى اللجنة أن هذا الطلب لا محل له

٦ — التتمة

نقول ان المصريين والمستوطنين في مصر من الجنسيات المختلفة وعلى العموم كل من يهتمون بالاحوال المصرية ويرجون التقدم لهذه الامة بل كثير من الاقباط الذين تعلموا من التجارب يرون أن المؤتمر القبطي لم يكن له محل من الوجود وان مطالبهم التي أخذت شكل الانذارات خالية عن الاسباب التي تبررها في أعين الذين يعلقون أهمية في تأليف الامم الناهضة على تضييق دوائر الفروق بين الافراد وتوسيع دائرة المشابهات بينهم ويعتقدون حقيقة أن الدين لله والوطن لمصر للمصريين

أيها السادة

هبوا معنا أن مواطنينا اخطأوا في تقدير الحالة الحاضرة وما يجب أن تضحيه الافراد والجاميع أيا كان نوعها في سبيل تمهيد الوحدة القومية فان الطريقة الوحيدة لتصحيح هذا الخطأ هي اقناعهم به واقناع الامة بوجوب التجاوز عنه .

إن الامة يجب أن تبنى علاقة أفرادها على التسامح من جهة وعلى التضامن من جهة أخرى ولا يتوفر ذلك الا اذا عاملت أبناءها جميعا بما تقتضيه المحبة والرحمة وما يؤكد التآزر على تحصيل المنافع المشتركة . فلنطرح ظهريا كل ما جاء في مؤتمر الاقباط من دواعي التفريق في الوحدة القومية ولنوسع لاخواننا صدورنا ولنستأصل من نفوس المصريين ذلك الضيق الذي خلقها من جراء ذلك المؤتمر

وإنه من الخطأ أن تتشبث العقول بتلك الفكرة التي أنتجها مؤتمر الاقباط وهي فكرة محاسبتهم لاخذ ما في أيديهم من المصالح العامة لان في ذلك مجاراة لهم على التفريق انما ينبغي اصلاح ما طرأ من الفساد على الطرق المتبعة في الانتفاع بالمرافق العامة . فان المسلم والقبطي كلاهما ابن الامة المصرية وكلاهما له الحق الكامل في خدمتها والاعتزاز بتلك الخدمة . وانها لو رجعت الى نفسها لشعرت بأنها نحن الى المسلم والقبطي على السواء

ليست مصر قليلة الواجبات الوطنية ولا هي يعوزها ميدان العمل لخيرها حتى تشغلها عناصرها بما لا فائدة فيه من التنازع على المراكز أو التخاصم على شيء من الحقوق التافهة . بل على الضد من ذلك ان لهذه الامة الناهضة شؤوناً اجتماعية واقتصادية لا تكفي في تحقيقها مجهوداتنا الحالية ولا أضعاف أضعافها . فان الرقي لا يجيء بالصدفة ولكنه نتيجة متناسبة مع عمل العاملين .

حقيقة كان يكون من الضرر على جامعة الامة أن تبين ظلامات الاقباط وتمحض الاكثرية حقوقها على تلك الظلامات مع القدرة على التذرع الى كشفها أو كشفها بالفعل . يكون من التهاون في حقوق الانسانية بل التهاون في حق الوطن بل التهاون في حق الذات أن تترك الاكثرية أقلية مهما كان وصفها مهضومة في حق من حقوقها لان مثل هذا التهاون اكبر العوامل على العبث بالتضامن الذي هو أساس الوجود القومي

أما وقد ظهر بالبرهان أن افراد الاقباط متمتعون من الحقوق باكثر مما يتمتع به بقية الافراد الآخرين من المصريين فالواجب على الاقباط أن يرجعوا عن مزج المعتقدات الدينية بالمصالح القومية وان لا يجعلوا من جامعتهم الدينية جامعة سياسية خاصة والواجب على المسلمين أن يعتبروا المطالب التي تشف عن هذا الغرض كأنها لم تكن

ويسر اللجنة أن تأمل بحق أنه اذا انعقد مثل هذا المؤتمر يكون الاقباط الى جانب المسلمين عاملين فيه للبحث فيما يرقي الامة المصرية جميعها حتى يحق القول بان الدين لله ومصر للمصريين .

(٣)

﴿ حالنا الاجتماعية ﴾

حالنا من الجهة الاجتماعية يصفها جميعنا بأنها أقل الحالات ملاءمة لتمدننا الحديث

فليس من الضروري الاطالة في شرحها وضرب الامثلة على مقدار الضعف السائد من معظم الوجوه في تأليف جمعيتنا المدنية . كما انه ليس من الحكمة ان نثقل كواهلنا ونحملها فوق طاقتها بالاقتراحات والمشروعات الاجتماعية . فان الخير كل الخير هو في أن نترك الآن ما لا نستطيع الى ما نستطيع ، حتى نتفق في سيرنا مع قواعد التدريج الطبيعي وقل أن يفشل الذي يهتدي الطبيعة في سيرها ويقيس قواه بمقياس مضبوط قبل استخدامها في العمل وانه لا ضرر على رقينا المنشود من هذا التمهل ان المشروع الواحد الذي يتم هو نفسه يكون اكبر مساعد لاتمام غيره فحسبنا من المقاصد الاجتماعية الآن أن نهتم بالمدرسة

اننا اذا اصلحنا المدرسة أصلحنا العائلة والامة كلها ، فالمدرسة هي الاساس الذي يجب أن نبني عليه الآن والمشروع الاجتماعي الذي يجب أن نلفت اليه النظر قبل كل مشروع اجتماعي آخر

إن نسبة القارئين والكاتبين في المصريين عموما قليلة أمام مطالبنا الكبيرة من التحول الاجتماعي بل نسبة تجعل بيننا وبين أن نعيش في زمننا الحاضر بونا بعيداً

أيها السادة

نحن نعيش في هذا الزمن تحت سلطان العلم الذي وضع يده على كل شيء في الوجود ، وضع يده على الزراعة والصناعة والتجارة وهي مصادر رزقنا ، وضع يده على الاخلاق والروابط الاجتماعية وهي قوام جمعيتنا ، وضع يده على السياسة وتدبير الممالك وهي مناط سعادتنا وشقائنا ، وضع يده على حركات نفوسنا ووضع لكل شيء ضوابط لا مجاوزة لها - فان لم يحسن التفاهم بيننا وبين هذا السلطان القادر يستحيل علينا أن نعيش في زمانه ولا واسطة لهذا التفاهم الا المدرسة

فليس تعليم الامة زخرفا تزدهي به ، ولا زينة تباري بها زميلاتها ، ولكن تعليم الامة ركن لحياتها ، وشرط لازم لوقايتها من الفناء

قد يجد الاميون الطيبون من المتعلمين مالا يرضيهم في السلوك والاخلاق الاجتماعية فينسبون ذلك للعلم ويضعف ايمانهم بضرورة التعليم ، الا انه لا ذنب للعلم ولا للتعليم ولكن الذنب على الجهل وطرائق التعليم ، فكلما رأيتم اعوجاجا في المتعلمين فأصلحوا المدرسة تصلح أبناؤكم وأحوالكم

من ضعف الوطنية ومن الضرر بالنظام أن يفرغ كل جهده في كسب الحقوق ولا يفكر في أداء الواجبات ، كل يريد من الامة أو من الحكومة أن تعطيه حقه ولا

يريد أن يقوم نحو الجمعية بواجبه ، ومن قصر النظر أن يظن المرء بسهولة الحصول على حقه اذا لم يكن الافراد المتضامنون معه يؤدون واجباتهم ، فاذا استمرت هذه الشهوة الفاسدة شهوة التمتع بالحقوق دون النظر الى الواجبات فكل اصلاح اجتماعي مستحيل وعلى الاخص نشر التعليم واصلاح المدرسة

نحن نطلب الى الحكومة أن تعلم ، نطلب اليها ذلك لانها تصدت لاخذ الاموال من الامة للتعليم ولانها تسير في التعليم ولكننا على كل حال نضيع الوقت في الطلب ونظلمها اذا طلبنا منها أن تصلح المدرسة على انماط التربية التي تخرج الرجال . ذلك لان الحكومة مهما كان نوعها وهيئة تأليفها ليست اختصاصية في التربية والتعليم بل ليست التربية والتعليم في الحقيقة من شأنها ، لان التعليم يجب أن يكون حراً بعيداً عن كل المؤثرات ، ولان المدرسة يجب ان تكون أمة مصغرة مستقلة يعلم فيها كل ما هو جار في الخارج أي في الامة الكبيرة ، ولا سبيل الى ذلك الا بالجهود الذاتية للافراد والجاميع الحرة غير الداخلة في نظام الحكومة ، لا سبيل الى ذلك الا بأن يريد كل مفكر وكل مثر أن يؤدي واجباته العامة تلقاء كسبه لحقوقه ، ومن الاسف أن علية المفكرين يقصرون عملهم العام على السياسة وعلية المثرين لا يقومون الا قليلا بواجبات الغني نحو قومه أو نحو المدرسة

تقول اللجنة ذلك ويسرها أن تعترف ان هذه السنين الاخيرة كانت ميداناً لتناظر المفكرين في التعليم ومباراة الاغنياء في بر التعليم فهي بذلك قوية الامل في أن يزيد ادراك العلماء والاغنياء لواجبهم نحو التعليم. ومتى أضيف الى ذلك الامل في مجالس المديريات أمكن القول بأننا نبتدئ في سلوك خطة نحو التربية والتعليم لا تلبث أن تجني الامة ثمارها

غير أن لنشر التعليم أصولا مجربة . وأن لاصلاحه والاستفادة منه في تخريج الرجال أنماطا علمية ولا يسع هذا المؤتمر أن يبحث في هذه التفاصيل. فتقتصر اللجنة على أن تقترح على المؤتمر أن يطلب أو يشجع طلب عقد مؤتمر للتعليم والتربية في الخريف القادم يكون الغرض منه درس الحالة التعليمية في مصر ووصف العلاج النافع لها وارشاد الجاميع التعليمية كمجالس المديريات وغيرها من الجمعيات الاخرى الى أقرب الطرق وآكدها في تعليم الامة وبماذا تبتدئ في مشروعاتها التعليمية وكيف يتم اصلاح المدرسة على مقتضيات الزمن الحاضر

(٣)

﴿ الحالة الاقتصادية ﴾

اذا كانت حالتنا الاجتماعية داعية الى الاصلاح فان حالتنا الاقتصادية الى الاصلاح ادعى لانها عدم

نعم — أيها السادة — بوصف كوننا مجموعا ليس لنا مع الاسف وجود اقتصادي ايجابي بل وجودنا سلبي محض لاننا نتأثر بالحركات الاقتصادية في مصر من غير أن يكون لنا فيها أدنى تأثير

نشتغل في تجارة القطن وما وصفنا الحقيقي فيها الا اننا عمال في البنوك الاجنبية تابعون في تصرفنا لا للحركة المالية العامة كما هو شأن كل تجاري يشتغل لنفسه ولكننا تابعون للذين يشتغلون لانفسهم من الاجانب ولذلك اذا سقط منا تاجر أو أفلس — وذلك مع الاسف ليس بالقليل — تأثرت بافلاسه التجارة المصرية تأثراً حقيقياً خلافا لما لو كان لنا في الحركة مركز مصري خاص اذ في هذه الحالة لا يكون لخسارة التجار تأثير مضر بثروة البلاد لان هذا التاجر يخسر ما يكسبه الآخر فما أجدر خسارته أو افلاسه بان تسمى تحولا للمال من يد مصرية الى يد مصرية والمال على كل حال باق في مصر

نشتغل في الحركة المالية الصرفة أي في أشغال البنوك فما نصيبنا من هذا الشغل الا أننا مقترضون دائما لا مقرضون ومدينون لا دائنون

نقترض من البنوك لتوسيع ثروتنا ونغالي من الاسف في حب ذلك التوسع فنأخذ المال بالفوائد التي لا يسمح بها في العالم المتمدن ونقسطها على أقساط ندفعها من حاصلات الارض وحاصلات الارض متغيرة بتغير السنين بين الاخصاب والاجداب فكثيرا ما يقع أن ما تنتجه الارض المرهونة للمزارع المدين لا يفي الا بقسط البنك . فكون من ذلك أن المزارع يشتغل لغيره وأن المصري يشتغل لتنمية ثروة غير بلاده فاذا وقفت حركة أعماله واستغرقت ديونه أملاكه — وذلك أيضا أصبح مع الاسف كثير الوقوع — تأثرت الحالة الاقتصادية المصرية بمقدار أهمية أملاك ذلك المزارع المصري في تكوينها لان انتقال أمواله من يده انما يكون دائما ليد غير مصرية خلافا لما اذا كان منا الدائن منا المدين ، منا المرتهن ومنا الراهن ، فان الحالة الاقتصادية للامة لا تتأثر بخسارة

أحدهما أو انتقال ماله الى يد الآخر لان المال يبقى مصريا على كل حال

نشتغل في الصناعة شغلا بطيئا قليل الاهمية لانه ليس لنا رؤوس أموال تشتغل شغلا مفيدا في السوق المالية لذلك لانخطو الصناعة في بلدنا خطوة الى الامام ، حقيقة انها لاتشجع ولا تحمى من جانب الحكومة ، ولكن ذلك ليس هو وحده السبب الاكبر في عدم تقدمها بل أكبر الاسباب في ذلك هو قلة وجود رؤوس أموال مصرية في سوق المال تستعمل في المشروعات العامة

نحن في بلدنا تتأثر حالتنا المالية بكل أزمة مالية تقع في أي بلد من البلاد . ولا نستطيع أن ندفع عنا أية أزمة خارجية مهما كانت لان سوقنا ليست لنا بل ليس لنا فيها أدنى نصيب

نحن في بلدنا تتأثر حالتنا الاقتصادية بأية اشاعة من الاشاعات مهما كان مبلغها من الفساد . فانه يكفي لقبض البنوك يدها عنا والقسوة في مقاضاتنا أن يشيع في الناس خبر أية حركة سياسية بل يكفي أن يخلق كاتب عنا رواية تدل على التعصب الديني أو التحرش بالاجنبي حتى توصد البنوك أبوابها .

فنحن على هذه الحالة لامأمن لنا من الوجهة المالية لا من داخل البلاد ولا من خارجها . وقد أخذنا درساً مفيداً من الازمة المالية التي وقعت في سنة ١٩٠٧

اذن أين نحن من المستوى الاقتصادي الذي يتفق مع رغبتنا الاكيدة في التقدم الى الامام

مع الاسف أن الذي يجيب على هذا السؤال يرى نفسه مكرها على الاعتراف بأننا لسنا من الحال الاقتصادية على شيء أصلا . وليست حركتنا الاقتصادية الاسلبية صرفة

لايفهم من ذلك أننا ننكر جميل رؤوس الاموال الاوربية التي دخلت مصر فحسنت كثيرا من أحوال الافراد وصقلت الاملاك العقارية ولكن الذي يفهم منه أنه يجب أن يكون للمصري وجود اقتصادي عام أي حركة فاعلة في السوق وليس له من ذلك شيء ، يجب أن يكون لمصر وجود فاعل ثم يجب أن يكون لاموالها بوصف أنها أمة مزاحمة مالية مع بقية رؤوس الاموال ذات الجنسيات المختلفة التي تتزاحم في السوق المصرية

أيها السادة ـ لايقولن الذي يقول : ان كل جهد لتقدمنا ضياع وقت ، وكل رقي نرجوه أمنية لاتحقق ، مادامت حالتنا الاقتصادية على ماهي عليه

ان مدنيتنا نتيجة مقدمتها الكفاءة الاجتماعية والاقتصادية فلم نحصل على المقدمات يستحيل علينا أن نبلغ النتيجة

انه يجب علينا أن نأخذ من فورنا بأسباب اصلاح حالنا الاقتصادية . ومن المشكوك في نفعه أن نطرق مشروعات اقتصادية شتى عساها تكون فوق طاقتنا المالية فنبقى في النقطة التي ابتدأنا منها . بل النافع هو أن نقصر جهدنا على مشروعات يمكن تحقيقها وتكون من أهم القواعد التي يبنى عليها صلاحنا الاقتصادي

لنبدأ من هذا اليوم لاننا قد تأخرنا كثيرا . وكل تأجيل في الابتداء في العمل تأجيل للنتيجة . وليس تأجيل البدء في العمل قاصرا على أن يفوتنا زمن بغير عمل، ولكن مادامت التجربة دلت على أن الاعمال انما تسير على قاعدة الربح المركب فان تأجيل العمل لابد أن يسير على قاعدة الخسارة المركبة . ولو استطعنا أن نقف في مركزنا الحالي لهان الامر ولكن لاسبيل الى الوقوف فاما التقدم وهو البدء في العمل من اليوم واما التأجيل وهو التقهقر الى الوراء ونتيجته الخراب

وماذا نعمل من اليوم أيها السادة؟

نشرع في انشاء بنك مصري

أيها السادة ـ لسنا والحمد لله فقراء في المال فان للمصريين في البنوك نقودا ودائع لاغلة لها تفي من اليوم بأن تكون رأس مال لبنك مصري محترم . ولسنا والحمد لله فقراء في الرجال الماليين فان كثيرا من رجالنا قد جمعوا بأنفسهم ثروات عظيمة من غير أن يكون عند أحدهم رأس مال الا عمله أو قليل من الحطام الموروث . ولسنا ضعفاء الثقة بعضنا في بعض فقد أثبتنا في السنين الاخيرة أن لدينا مجاميع تقوم بالاعمال العامة ومثل هذه المجاميع يستحيل أن يبنى لها أساس الا على الثقة ـ ان المال والرجال والثقة هي الاركان الثلاثة اللازمة لمشروع مالي عظيم مثل هذا المشروع. فما الذي يعوقنا عن السير فيه؟

لا يقال: ان من العقبات الشديدة خوف مزاحمة البنوك الاجنبية لانا وان اعترفنا بأن البنك المصري سيزاحمها ولكنه لا يعطل عمل واحد منها ولا يؤثر تأثيراً كبيرا على مقادير كسبه، لان مصر لاتزال كالبلد البكر في الاستغلال وان البنوك الموجودة فيها الى الآن على كثرتها لاتفي بحاجاتها فان الاراضي المصرية القابلة للزراعة لم تزرع كلها بعد. والفدان المزروع لم يأت الى اليوم بكل مايستطيع أن يأتيه من الغلة ، والارض غير القابلة للزراعة لم يقنط أحد من احتوائها على معادن مختلفة كالرصاص والبترول ونحوهما. وبالجملة فالبلاد لاتزال بكرا من حيث الاستغلال وتحتاج في استغلالها الى أموال طائلة لاهي تعبها الاموال الاجنبية الموجودة في مصر الآن

انما تكون فائدة البنك المصري أن لا يتأثر بالاشاعات المكذوبة فلا يقفل بابه عن الناس فتحذو حذوه البنوك الاخرى لانه بنك البلد وأعلم بما يجري فيه ، فائدته تشجيع المشروعات الاقتصادية المختلفة التي تعود عليه وعلى البلاد بالربح العظيم ، فائدته الرحمة بالفلاحين عند الحاجة يعطيهم بفوائد معتدلة ومناسبة وهو مع ذلك يربح ولا يخسر ، فائدته أن يجعل لمصر صوتا في سوقها المالية ويدافع عن مصالحها كما تدافع البنوك عن مصالح بلادها ، فائدته هو ومشروع النقابات الزراعية ومشروع مستودعات التأمين أن تحقق في الوجود الكفاءة المالية التي هي الاساس المتين للرقي المطلوب

على ذلك نقترح اللجنة على المؤتمر أن يقرر وجوب انشاء بنك مصري برؤوس أموال مصرية

باب الأخبار والآراء

المؤتمر المصري (*)

(ب) التربية والتعليم

١ ضرورة عقد مؤتمر للتربية والتعليم في الخريف القادم للبحث في أنماط التعليم والتربية واختيار الاصلح منها للقطر المصري

اقترحته لجنة المؤتمر — وحضرنا عبد السلام افندي ذهني المحامي بني سويف — ومحمد افندي كامل صادق المصري واحمد بك لطفي المحامي الذي يقترح أيضاً تخصيص مبلغ من مال هذا المؤتمر للانفاق على مؤتمر التربية والتعليم المذكور فهل

(*) تتمة ما قرره المؤتمر المصري من الاقتراحات تأتي للنشر في الجزء السابق ص ٣٨٩